فريق العمل الأردني المعني بنظام إدارة معلومات
العنف المبني على النوع الاجتماعي

التقرير السنوي 2021

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي صفحة 4

2 السياق صفحة 5

3 الاتجاهات الرئيسية صفحة 6

4 مجالات التركيز المحورية
الحالة الزوجية صفحة 11
الإساءة الجنسية للرجال
والفتيان صفحة 15

5 التوصيات صفحة 17

1 الملخص التنفيذي

يوفّر هذا التقرير معلومات عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، التي بلّغ عنها الناجون والناجيات في الأردن خلال العام 2021. وقد جُمعت المعلومات بموافقة الناجين والناجيات الذين تلقّوا الدعم النفسي الاجتماعي (من خلال نهج إدارة الحالات)، عن طريق العاملين لدى سبع منظمات أعضاء في فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV IMS)؛ ويعتبر فريقُ العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي[1] الهيئةَ المسؤولة عن جمع البيانات ذات العلاقة بهذا العنف، والمحافظة عليها وتحليلها، إضافة إلى مسؤوليته عن ضمان أمن وحماية البيانات الحساسة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. كذلك يتولى فريق العمل المذكور المسؤولية عن صياغة التقارير، وتقديم التوجيهات الاستراتيجية لبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي، المستندة إلى الفجوات والاتّجاهات التي يتم تحديدها.

ومن المهمّ تسليط الأضواء على أن البيانات والاتجاهات التي لوحِظت في هذا التقرير لا تمثّل مستوى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأردن (أو في أوساط مجتمعات اللاجئين المقيمين داخل هذا البلد)؛ وذلك نظراً إلى أن هذه الاتّجاهات تقتصر فقط على الحوادث التي بلّغ عنها الناجون والناجيات المنظمات العاملة على جمع البيانات (DGOs)، المُشارِكة في عمليات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي استعملت نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، في العام 2021. ووفقاً لذلك، فلا يُستحسن استعمال هذه الاستنتاجات كمؤشر بديل غير مباشر على انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في أي بيئة من البيئات، أو استعمال هذا المؤشر بمعزل عن غيره لرصد مستوى جودة مبادرات التدخل البرامجية. وبالرغم من المحدّدات المذكورة سابقاً، فإن نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي يُعتبر النظام الأعلى جودةً في توفير بيانات حوادث هذا النوع من العنف، المتوافرة في الوقت الحاضر للأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والتي يمكن استعمالها فعلياً لأغراض تحليل الاتجاهات، وتحسين جهود منع وقوع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والاستجابة لها عند وقوعها.

لقد ازداد عدد الناجين والناجيات الذين تلقّوا المساعدات من أعضاء الفريق العامل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في العام **2021 بنسبة (19,4 %) بعد الانخفاض الذي لوحظ خلال العام 2020.** ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة ترجع إلى استئناف عملية تقديم الخدمات الوجاهية في جميع المواقع خلال العام 2021، بما في ذلك الأنشطة الوجاهية التي تعتبر نقاط دخول مهمة للنساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تواصل تقديم الخدمات عن بعد، استمراراً لتوفير خيار عملي لأولئك الذين لا يستطيعون الحضور إلى المراكز. وبسبب التغييرات التي أجرتها الحكومة الأردنية، وتخفيف القيود المفروضة على حرية التَّنقُّل بغية احتواء جائحة فيروس كوفيد19-، فقد ازدادت بوتيرة سريعة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي المبلَّغ عنها، عقب إعادة فتح مراكز تقديم الخدمات. وقد توافرت أيضاً خيارات أُخرى عبر الخطوط الساخنة، وعملية إدارة الحالات عبر الهاتف. وعلاوةً على ذلك، من الممكن ربط هذه الزيادة أيضاً بالمساعدات النقدية التي يقدمها بعض المنظمات العاملة على جمع البيانات، والتي ساهمت في زيادة إمكانية الوصول إلى (الحصول على) الخدمات.

وفيما يتعلّق بجنسيات الناجين والناجيات الذين سعوا إلى طلب المساعدة، فقد كانت كما يلي: 66% من الجنسية السورية، 27,4% من الجنسية الأردنية، و 6,5% من الجنسيات الأُخرى، وهي بصفة رئيسية العراقية، واليمنية السودانية. ومن المهم أن نذكر بأن العام 2021 قد شهد زيادةً طفيفة في النسب المئوية للناجين والناجيات الأردنيين والأردنيات الذي تلقّوا المساعدة من المنظمات التابعة لفريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (نسبة الزيادة 3% بالمقارنة مع العام 2020). ويُمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى تنفيذ عدد أكبر من برامج التوعية بشأن توافر الخدمات التي تستهدف الأردنيين والأردنيات، والشراكات التي تعزّزت بين المنظمات العاملة على جمع البيانات والمنظمات المجتمعية المحلية.

وختاماً، فمن المهمّ أيضاً التشديد على أن أغلبية الناجين والناجيات كانوا قد وصلوا إلى الخدمات بعد أكثر من شهر على وقوع الحادثة، وهذا يتماشى مع اتجاهات السنوات الخمس الأخيرة. ففي العام 2021، وصلت نسبة 59,6% من الناجين والناجيات إلى الخدمات بعد أكثر من شهر من وقوع الحادثة مقارنة مع 64,2% في العام 2020. ومع أن هذا الاتّجاه قد تحسَّن خلال السنة الأخيرة، بفضل مختلف الجهود التي بُذلت لضمان الوصول إلى المساعدة في الوقت المناسب، إلا أن الوضع لا يزال يحتاج إلى أساليب ابتكارية لزيادة التوعية، وتبادل المعلومات عن خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي المتوافرة، مع اللاجئين والمجتمعات المحلية، وإلى أهمية السعي في الوقت المناسب إلى الحصول على المساعدات، وبخاصة للناجين والناجيات من العنف الجنسي.

أكثر من شهر من أسبوعين إلى شهر من 6 أيام إلى 14 يوماً من 4 إلى 5 أيام من لحظة وقوع الحادث إلى 3 أيام.

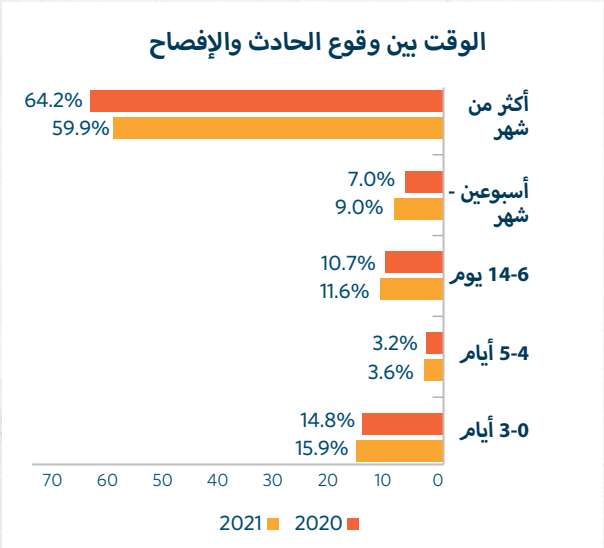

١ وقّع أعضاء فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBVIMS) على بروتوكول المشاركة في المعلومات، الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات، وإجراءات حماية البيانات. وتتشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA في رئاسة الفريق العامل، بدعم فني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF.

2 السياق

مع دخول الأزمة السورية عامها الثاني عشر، لا يزال اللاجئون السوريون يعيشون في الشتات نظراً لاستمرار بلدهم في مواجهة أزمة إنسانية طاحنة في ظل نزاع تطاول أمده. فقد ظلّت الحدود السورية الأردنية مغلقةً أمام دخول لاجئين سوريين جدد إلى الأردن منذ حزيران / يونيو 2016. وقد أُغلقت الحدود بصورة مؤقتة أمام مغادرة اللاجئين السوريين أثناء تفشي فيروس كوفيد – 19، لكنهم كانوا قد باشروا بالعودة من جديد ابتداءً من الثامن من آب / أغسطس 2021. وابتداءً من الحادي والثلاثين من كانون الأول / ديسمبر 2021، عاد 6,254 لاجئاً سوريا إلى بلد المنشأ بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في بلد اللجوء، إضافةً إلى خفض قيمة المساعدات التي يتلقّونها، وقلة فرص العمل، أو عادوا لأغراض جمع شمل العائلات، وبخاصة بالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عنهم.

وابتداءً من الحادي والثلاثين من كانون الأول / ديسمبر 2021، سجّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 672,952 لاجئاً سورياً مسجّلين أصلاً في الأردن، وهو رقم كان وما زال ثابتاً على مدى السنوات الأربع الماضية بسبب ازدياد القيود المفروضة على الدخول إلى المملكة. وقد بلغت نسبة النساء اللاجئات السوريات في الأردن 26%، بينما بلغ عدد الرجال 24,6%، والفتيات 24,3% والفتيان 25,3%. وتمثّل النساء والفتيات أكثر من نصف عدد مجتمع اللاجئين في الأردن (50,3%).

وفي الأردن، يعيش ما يقرب من 80,5% من اللاجئين المسجلين خارج المخيمات، ويتركّزون بصفة رئيسية في المناطق الحضرية والريفية في المحافظات الشمالية من الأردن، وعدد أقل منهم يعيش في المحافظات الجنوبية من البلد. أما ما تبقّى من اللاجئين السوريين فيعيشون في المخيمات، وبصفة رئيسة في مخيم الزعتري (± 80,708 لاجئين)، ومخيم الأزرق (± 43,936 لاجئاً)، وفي المخيم الإماراتي الأردني (± 6,667). ويستضيف الأردن أيضاً مجتمعات من اللاجئين من بلدان أُخرى؛ إذ يبلغ العدد الإجمالي لليمنيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 12,777 لاجئاً، ينبغي إضافة عددهم إلى مجتمعات اللاجئين الأُخرى المتعددة الجنسيات، التي يستضيفها الأردن، ومنهم 66,362 لاجئاً عراقياً، وما يزيد عن 7,972 لاجئاً من السودان والصومال، ومن بلدان أُخرى.

وقد كان الوضعُ الاقتصادي الآخذ في التفاقم بصورة مستمرة في الأردن، بسبب جائحة كوفيد – 19، أحد الدوافع إلى العودة إلى بلد المنشأ. ووفقاً لتقييم الاحتياجات السنوي للعام 2021، الذي أجرته منظمة كير CARE، عبّر اللاجئون عن معتقداتهم قائلين بأن خفض حجم المساعدات – الناجم عن نقص تمويل البرامج الإنسانية، وغياب تطبيق نهج واحد في التعامل مع اللاجئين – هو استراتيجية نُفّذت لإقناعهم بالعودة إلى بلدان المنشأ.[2]

ووفق البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة في الأردن للربع الثالث من العام 2021، فإن معدل البطالة بلغ 23,2% (21,2% للذكور، و 30,8 للإناث)، وهو يمثل انخفاضاً في معدلات التشغيل بنسبة 1,5% للذكور، و 2,3% للإناث بالمقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه.

وتعكس الإحصاءات التأثير الثابت لجائحة كوفيد – 19 على الوضع الاقتصادي للأردن، وعلى سوق العمل، مع حدوث تحسُّن طفيف بنسبة 0,7% بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2022.

وتقتصر المهن التي يمارسها اللاجئون، بصورة عامة، على إما العمل في سوق العمل غير الرسمي في مجال الزراعة، الإنشاءات والتصنيع، وإما في الفرص التطوعية القائمة على الحوافز، والتي تتوافر، بصفة رئيسية داخل مخيمات اللاجئين. ويعتبر قَصْر هذه الفرص على تلك القطاعات، والرسومُ الباهظة لاستخراج تصاريح العمل التحدّيين الرئيسيين اللذين قلّصا مشاركة اللاجئين في سوق العمل، ومن المحتمل أن يتعرّضوا جرّاء ذلك لمخاطر كبيرة تتمثّل في الاحتجاز والاستغلال. وعلاوة على ذلك، فإن اللاجئين السوريين في الأردن، هم اللاجئون الوحيدون الذين يسمح لهم بالعمل بصورة قانونية. أما اللاجئون من بلدان أُخرى، ومنهم العراقيون واليمنيون والسودانيون والصوماليون، فلا يستطيعون تقديم طلبات للحصول على تصاريح العمل.[3] وابتداءً من أيلول / سبتمبر 2021، بلغ عدد تصاريح العمل التي صدرت للاجئين السوريين 258,786، منها نسبة 5,6% للنساء.[4]

أما بالنسبة إلى النساء، فيظلُّ توقُّع المجتمع منهن القيام بأدوارهنّ المرتبطة بالنوع الاجتماعي هو العامل الذي يحكم فرص التشغيل (التوظيف) وإدرار الدخل المتاحة لهن. فزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة كانت محظورة أيضاً بفعل القيود المفروضة على حركتهنّ وتنقلهنّ، وتفاعلهنّ الاجتماعي تحت ذريعة حمايتهنّ من الاعتداء الجنسي، والتّحرُّش، وأعباء الرعاية المنزلية، ومساندة تعليم الأطفال، بسبب إغلاق المدارس أثناء تفشي الجائحة.

ومنذ بدء تفشي جائحة كوفيد19-، ظلّت الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للعائلات الهمَّ الأول، مع ازدياد حجم هذا الهمّ في ظل استمرار تفشي الجائحة. فقد اضطر الكثير من النساء إلى الحصول على قروض أو ديون لتغطية مصاريفهنّ اليومية. وفي أوساط مجتمع اللاجئات السوريات، حصلت النساء على القروض لسداد قيمة إيجارات المساكن، ودفع فواتير المرافق العامة، وسداد الديون السابقة[5]، في حين حصلت النساء الأردنيات على القروض لسداد قيمة شراء السيارات، أو تجديد المساكن / شراء المساكن، أو تغطية مصروفات حفلات الزواج، أو لسداد الديون السابقة، أو لسداد إيجارات البيوت، أو لدفع قيم فواتير المرافق العامة، أو لإعالة أفراد عائلاتهنّ[6].

ووفق معهد تضامن النساء الأردني SIGI، ففي عام 2020، خضعت 62,000 امرأة أردنية للغرامات، وصدرت أحكام بحق 23,000 امرأة أردنية غارمة (مدينة) بالمال ولمنشآت الأعمال الصغيرة، وكذلك للبنوك[7].

٢ تقييم الاحتياجات السنوي للعام ٢٠٢١ – منظمة كير، الأردن، صفحة ٥: https://data.unhcr.org/en/documents/details/٩٢١٠٧.

٣ https://www.unhcr.org/news/press/٢٠٢٢/١/٦١effaa٥٤/jordan-issues-record-number-work-permits-syrian-refugees.html#:~:text=With%٢٠an%٢٠unemployment%٢٠rate%٢٠of%٢٠able%٢٠to%٢٠apply%٢٠for%٢٠permits.

٤ لوحة المتابعة والتحكم بسبل المعيشة، أيلول / سبتمبر ٢٠٢١: https://data.unhcr.org/en/documents/details/٨٩٣٩٦.

٥ الهشاشة المالية للمرأة: التحديات التي تواجه المرأة مع الديون والقروض. https://data.unhcr.org/en/documents/details/٨٧٨٧٠.

٦ الهشاشة المالية للمرأة: التحديات التي تواجه المرأة مع الديون والقروض. https://data.unhcr.org/en/documents/details/٨٧٨٧٠

٧ الموقع الإلكتروني: https://www.sigi-jordan.org/?p=١٠٨٨٦.

3 الاتجاهات الرئيسية

أ) جنس وعمر الناجين والناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي SGBV

خلال العام 2021، كانت نسبة 94,5% من الناجين والناجيات، الذين ساعدتهم المنظمات العاملة على جمع البيانات، من الإناث – وهذه النسبة تتماشى مع الاتجاهات العالمية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي تُسلّط الضوء على ما يفيد بأن النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب (يعانين أكثر مقارنةً بالرجال والفتيان) من العنف المبني على النوع الاجتماعي. فقد كان هذا الاتجاه ولا يزال متّسقاً (متوافقاً أو متماثلاً، متناسباً، ثابتاً، منسجماً) طوال فترة الخمس سنوات الأخيرة؛ وتبقى المنازل غير آمنة للمرأة والفتاة، فنسبة 86,2% من الجناة كانوا يمثلون الشركاء الحميمين (الأزواج من الذكور في هذا السياق)، أو مقدمو الرعاية، أو أحد أفراد العائلة (الآباء، الإخوة، أفراد الأُسرة الممتدة، أو الأصهار)، في حين ارتكب نسبة 5,4% من الحوادث المبلّغ عنها أشخاص معروفون للناجيات والناجين، مثل أحد أصدقاء العائلة، أو أحد الجيران، أو صاحب العمل، أو مقدمو الخدمات، أو أفراد المجتمع الآخرون. وكانت نسبة 7,9% فقط من الجناة غير معروفين، أو ليس لهم علاقة مع الناجين والناجين، مثل سائقي سيارات التاكسي، أو موزّعي أسطوانات الغاز، أو أصحاب العقارات، أو موظفي المنظمات الاجتماعية، أو الغرباء مرتكبي التحرش الجنسي من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي / الإنترنت، أو في الشوارع أو الأماكن العامة، كالأسواق والمتنزهات / الحدائق، مثلاً.

الحوادث المبلغ عنها حسب الجنس والعمر

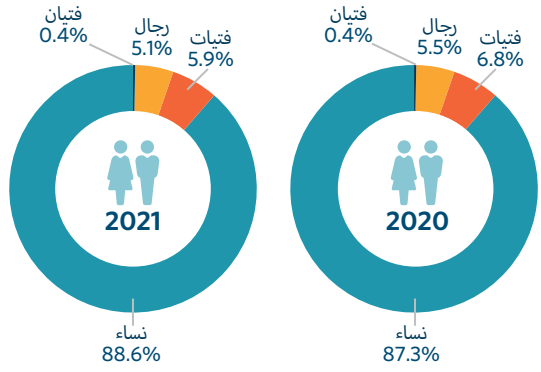

وتستمر حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تبلّغ عنها الفتيات في الانخفاض بالمقارنة مع السنوات السابقة، رغم الجهود المستمرة التي يبذلها مقدمو خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي عن طريق جلسات رفع التوعية التي تستهدف العائلات، وبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي المُصممة حسب الحاجة والطلب للفتيات اليافعات (المراهقات). إنّ التحدّي الذي يواجه الفتيات في الإبلاغ عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي يتعلّق بالعلاقة بين الجاني والناجي / الناجية؛ نظراً إلى أن هذه الحوادث تقع، في معظمها، ضمن سياق العنف المنزلي الذي يرتكبه مقدِّم الرعاية أو أحد أفراد العائلة. وهذا يرتبط عادة بالخوف من تفكُّك العائلة، وصمة العار، العزلة عن المجتمع، أو الانتقام، إلى جانب الشعور بالذنب، أو لوم النفس نتيجة التعرض للاعتداء، أو عند الإبلاغ عن العنف. وعلاوةً على ذلك، فإن إغلاق المدارس أثناء تفشي فيروس كوفيد – 19 قد أثر على معدلات حضور (مواظبة) الأطفال والتسرب من المدرسة. ووفقاً لدراسة أجرتها اليونيسف في كانون الأول / ديسمبر 2020، فإن معدلات الأطفال خارج مقاعد الدراسة أعلى بالنسبة للأطفال الذين لا يحملون الجنسية الأردنية. ويقدّر عدد الأطفال خارج مقاعد الدراسة بأكثر من 50,600 طفل سوري، و 39,800 طفل أردني، و 21,500 طفل من الجنسيات الأُخرى. وعلى المستوى الوطني، فإن معدلات الأطفال خارج مقاعد الدراسة أعلى للفتيان منها للفتيات، باستثناء الفئة العمرية 6 سنوات إلى 11 سنة، التي فيها معدلات الأطفال خارج مقاعد الدراسة أعلى للفتيات منها للفتيان. وقد بلغ عدد الأطفال المعرّضين لخطر التسرّب من المدرسة 40,647 طفلاً، في العام الدراسي 2017 / 2018.[8] وإلى جانب ذلك، فإن المواظبة على الحضور الشخصي للدوام في المدارس قد منح الفتيات حرية طفيفة في التنقل للذهاب إلى المدرسة، أو لحضور الأنشطة التي تقام في المساحات الآمنة، والتي يسّرت بالتأكيد الإفصاح في جو آمن.

وقد كشفت البحوث العلمية النقاب عن أن الأشخاص ذوي الإعاقة من المرجح أن يتعرضوا للعنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف العاطفي بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما يتعرّض له الأشخاص بلا إعاقة.[9] أما النساء ذوات الإعاقة، على وجه الخصوص، فمن المرجح أن يتعرّضن للعنف الجنسي بمقدار عشرة (10) أضعاف ما تتعرض له النساء بلا إعاقة، وتوحي التقديرات بأن 40 في المئة إلى 68 في المئة من النساء الشابات ذوات الإعاقة سوف يتعرّضن للعنف الجنسي قبل بلوغهنّ سنّ الثامنة عشرة.[10]

وتشير البيانات التي جُمعت في العام 2021 إلى أنّ نسبة 2.7% فقط من الحوادث المبلَّغ عنها كانت من ناجين وناجيات من ذوي الإعاقة. وبما يتماشى مع الاتجاه الذي كان سائداً في العام الماضي، حيث كان عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية، الذين بلّغوا عن الحوادث التي تعرضوا لها، أكثر من عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية.

٪الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي من ذوي الاعاقة

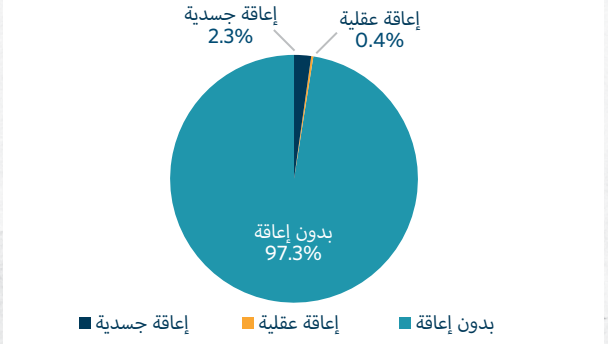

٨ تقرير الأردن القُطري عن الأطفال خارج مقاعد الدراسة: https://www.unicef.org/jordan/reports/jordan-country-report-out-school-children.

٩ العلوم الإدارية للصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نحن الذين نقرر ما يخص الأشخاص الشباب ذوي الإعاقة: حقوق متساوية وحياة خالية من العنف، ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني: https://www.msh.org/blog/٢٠١٦/٠٨/١٢/we-decide-young-persons-with-disabilities-call-for-equal-rights-and-alife-free-of/.

١٠ المرجع نفسه.

وبالمقارنة مع العام 2020، فإن معدل الإبلاغ هذا لم يتغيّر رغم الجهود المركّزة التي بُذلت للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يأتي نتيجة لنقص الخدمات المُجهّزة في بعض مناطق الأردن للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدم توافر سبل النقل المتاحة بكلفة ميسورة. وقد يحتاج الناجون والناجيات ذوو الإعاقة أيضاً إلى مَن يرافقهم من أفراد عائلاتهم لكي يصلوا إلى مقدّمي الخدمات؛ ولكن نظراً إلى أن الحوادث المُبلَّغ عنها قد ارتُكبت بصورة رئيسية من أفراد العائلة، يُصبح من الصعب على أولئك الناجين والناجيات أن يجدوا مَن يساندهم من أفراد العائلة، ويوافق على مرافقتهم إلى مراكز المساعدة. ورغم كل ذلك، فإن الأعراف الاجتماعية تفرض قيوداً أُخرى على الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، من حيث قبول واحترام حقوقهم، الأمر الذي أجبر ويجبر بعض العائلات على إخفاء أفراد عائلاتهم من ذوي الإعاقة.

ب) أنواع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

يصنّف نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي هذا النوع من العنف إلى ست فئات واسعة النطاق، وهي: الاغتصاب، الاعتداء الجنسي، الاعتداء الجسدي، الزواج القسري، الحرمان من الموارد / الفرص / الخدمات، والإساءة النفسية / العاطفية.

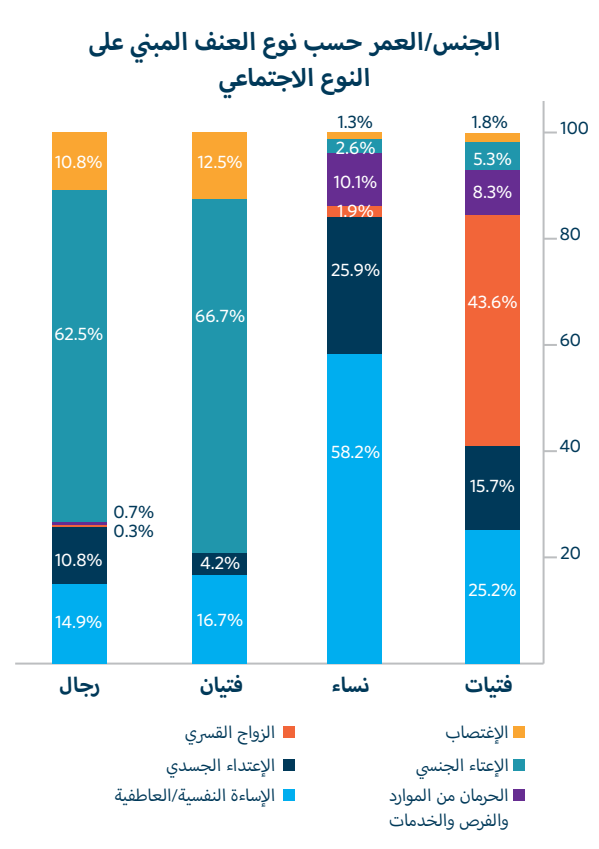

وتماشياً مع السنوات السابقة، فقد كانت الأنواع الرئيسة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، المُبلّغ عنها، كما يلي: الإساءة النفسية (53,9%)، الاعتداء الجسدي (24,4%)، والحرمان من الموارد، الفرص أو الخدمات (9,4%)، وكلها ارتُكبت بصفة رئيسة في سياق العنف المنزلي / عنف الشريك الحميم. وتحدث الإساءة النفسية / العاطفية، في معظم الأحوال، على شكل " الإذلال " و "القيد / الحبس" من قبل الشريك الحميم (الأزواج من الذكور في هذا السياق). وبالإضافة إلى ذلك، تتضمّن هذه الفئة أيضاً حوادث "التحرش الجنسي اللفظي" والتحرش الإلكتروني، مع قضاء وقت أطول على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. أما العنف الجسدي، فمعظمه أيضاً ارتكبه الشريك الحميم، واتخذ شكل الضرب والصَّفع والرَّكل من جملة أنواع العنف الأُخرى. ومن المهم التأكيد على أن الاعتداء الجسدي له عواقب شديدة على الناجين والناجيات، ومن المحتمل أن يؤدي إلى وفاتهم، أو التسبّب في إعاقتهم. ويعتبر "الحرمان من الموارد" النوع الثالث الأكثر إبلاغاً عنه، من أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد أخذت النساء والفتيات يبلّغن، بصورة متزايدة، عن حوادث الحرمان من الموارد، والفرص ...

والخدمات، بصفة رئيسة من جانب أزواجهنّ وأقاربهنّ الذكور. فالجناة من الذكور يمنعون النساء من الحصول على الجنسية، أو أوراق إثبات الهوية. وتستُبعد النساء من عملية صنع القرار داخل عائلتها، أو فيما يتعلّق باستخدام المساعدات النقدية، في حين تُبلِّغ نساءٌ أُخريات أيضاً بما يفيد أن أزواجهن يمكن أن يُصادروا رواتبهن (وأوردت التقارير أيضاً بأن أصحاب العمل يحتجزون جزءاً من رواتب النساء). وقد أطلع بعضُ الناجيات الباحثين / الباحثات على معلومات تفيد بأن أزواجهنّ / أقاربهنّ الذكور سوف يمنعوهنّ من الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والصحة النفسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتأت بعض النساء بأن حقوقهن في الميراث قد تقلّصت، إلى جانب تقليص حقوقهن في النفقة أو الحضانة. وختاماً، فقد ذكرت النساء بأنهنّ يحرمن من فرص العمل، إلى جانب حرمانهن من إمكانية الوصول إلى أنشطة تمكين المرأة أو التعليم.

وتشمل عمليةُ التحكم بالسلوكيات التي أبلغت عنها الفتيات الحرمان من الوصول إلى المدرسة / الحصول على التعليم، والتعليم ما بعد الثانوي، والقيود المفروضة على التّنقل والاتصالات الاجتماعية، إلى جانب الحرمان من الوصول إلى (الحصول على) خدمات الصحة الإنجابية للفتيات غير المتزوجات. فالأزواج من الذكور والأقارب الذكور يمنعون الفتيات من المواظبة على حضور أنشطة تمكين الفتيات، ومن الحصول على الخدمات الأُخرى. وبناءً على ذلك، فإن تطبيع الحرمان من الموارد (أي جعله يُصبح مسألةً طبيعية) يأخذ مجراه داخل المجتمعات، والنساءُ والفتيات لا يكُنَّ، في أغلب الأحيان، على دراية بأن حوادث تطبيع الحرمان هذه تشكل نوعاً من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وقد شكّل زواج الأطفال العدد الأكبر من واقعات الزواج القسري، التي تتضرر منه في الغالب الفتيات في الفئة العمرية 15 – 17 سنة، في حين يشكّل الزواج القسري 4,3% فقط من جميع الحالات المبلّغ عنها، ما يوحي بأن نسبة قليلة من الفتيات يسعين إلى الحصول على المساعدة لمنع حدوث الزواج القسري، لكنّ ذلك لا يعتبر دلالة تأشيرية على انتشاره. فأكثر من طفل واحد من كل 4 أطفال يتزوجون قبل سن 18 عشر عاماً، وحوالي طفل واحد من كل عشرة (10) أطفال يتزوجون قبل سن 15 عاماً. وتُبيّن الإحصاءات التي أطلقتها مؤخراً دائرة قاضي القضاة الأُردنية وجود انخفاض طفيف في حالات زواج الأطفال خلال العام 2021، من 11,8% من واقعات الزواج المسجلة في العام 2020، إلى 10,6% في العام 2021. ويعكس هذا الانخفاض التحسّن الذي حدث مؤخّراً في التشريعات، من حيث رفع سنّ الزواج، إلى جانب تطبيق خطة العمل الوطنية المناهضة لزواج الأطفال، والمبادرات التي تنفّذ على أرض الواقع للوصول إلى الفتيات اليافعات المعرّضات للخطر وعائلاتهنّ.

أما الاعتداء الجنسي والاغتصاب فقد يُشكّلا معاً بعض أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الأكثر شدةً، والمقترنة بعواقب تهدّد الحياة؛ ومع ذلك، فإنّ الإبلاغ عن حدوث هذين النوعين من أشكال العنف هو الأكثر تدنيّاً. وما زال الإبلاغ عن الاعتداءات الجنسية منخفضاً، بل إنه انخفض بشكل طفيف (6,1% بالمقارنة مع 7,6% في العام 2020)،

مـع بقـاء الإبـلاغ عـن حـوادث الاغتصـاب منخفضـاً عنـد مسـتوى 1,9%؛ وذلـك عـلى الرّغـم مـن جهـود مقدمـي خدمـات العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي، المسـتمرة بثبـات، لأجـل رفـع مسـتوى التوعية بالإسـاءة الجنسـية، وبالخدمـات المقدمـة ذات الطابـع الـسّرّي، وببنـاء قـدرات المنظمـات المجتمعيـة، والمتطوعـين، والأطـراف الفاعلـة غـير المتخصصـة في العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي، بشـأن الإحالـة الآمنـة لحـالات العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي والحمايـة مـن الإسـاءة الجنسـية والاسـتغلال الجنسـية PSEA. فوصمـةُ العـار المرتبطـة بالسـعي إلى الحصـول عـلى المسـاعدة عندمـا يتعـرّض الناجـون والناجيـات إلى العنـف الجنـسي تشـكّل حاجـزاً كبـيراً أمـام قدرتهـم عـلى المبـادرة إلى الإبـلاغ، مـع اقـتران الإبـلاغ بخطـر جرائـم القتـل "بدافـع الـشرف". فمنـذ بدايـة العـام 2021 وحـتى تشريـن الثـاني / نوفمـبر، قُتلـت 16 امـرأة عـلى أيـدي أفـراد العائلـة الذكـور، وقـد كان الدافـع إلى ارتـكاب بعـض هـذه الجرائـم مـا يُسـمّى اصطلاحـاً بتعبـير "العنـف المُرتكـب بدافـع الـشرف"[11]. وبالإضافـة إلى ذلـك، فـإن متطلبـات الإبـلاغ الإلزامـي (الإجبـاري) بمقتـضى القانـون الأردني تمنـع الناجـين والناجيـات، ممّـن لا يرغبـون في تقديـم الشـكاوى، مـن السـعي إلى الحصـول عـلى المسـاعدة الـتي يكونـون في أمـسّ الحاجـة إليهـا (ولا سـيما المسـاعدة الطبيـة). أمـا حـوادث الاغتصـاب الزوجـي، فقـد بقـي الإبـلاغ عنهـا مـن قبـل النسـاء والفتيـات متدنيـاً؛ فغيـاب التشريعـات الـتي تُجـرّم فعـل الاغتصـاب داخـل إطـار الزوجيـة، والخلفيـة الثقافيـة والأعـراف الخاصـة بالنـوع الاجتماعـي الـتي تعتـبر العلاقـات الجنسـية حقّـاً مضمونـاً لـلأزواج الذكـور، بالإضافـة إلى الخـوف مـن وصمـة العـار وتشـويه السُّـمعة، كلُّهـا عوامـل تعيـق الناجيـات مـن الإبـلاغ عـن حـوادث الاغتصـاب. وتميـلُ الناجيـات إلى التعبـير عـن هـذا النـوع مـن العنـف فقـط بعدمـا يحـضرن جلسـات المشـورة الفرديـة أو الجماعيـة عـن حقـوق المـرأة وأنـواع العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي.

وبسـبب الوضـع المترتـب عـلى جائحـة كوفيـد – 19، ثمّـة مخاطـر متزايـدة مـن العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي الـذي يسّرتـه التكنولوجيـا. فقـد أوردت التقاريـر بعـض الأمثلـة عـلى التحـرش الجنـسي والابـتزاز الـذي يرتكبـه منتحلـو الشـخصيات عـبر الإنترنـت – بعضهـم يدّعـي بأنـه يعمـل لـدى وكالات الإغاثـة الإنسـانية [12] ووفـق معهـد تضامـن النسـاء الأردني، تـدرج نسـبة 43%، مـن حـوادث الجرائـم الإلكترونيـة (السـيبرانية) الـتي جـرى التبليـغ عنهـا في العـام 2021، تحـت أنـواع العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي المذكـورة. [13]

ولتعميـق التحليـل، مـن المهـم أخـذ العمـر والنـوع الاجتماعـي في الحُسـبان. فكمـا تـمّ بيانـه في الرسـم البيـاني أعـلاه، كان زواج الأطفـال الـذي يشـكّل (44%) هـو النـوع الرئيسـي مـن أنـواع العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي، الـذي تواجهـه الفتيـات اللـواتي تلقّـين المسـاعدة مـن أعضـاء فريـق العمـل المعـني بنظـام إدارة معلومـات العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي؛ وقـد جـاء بعـده في الترتيـب الإسـاءة العاطفيـة، هـذا مـن ناحيـة. ومـن ناحيـة أُخـرى، فقـد ذكـرت النسـاء بأنهـن كـنّ الأشـدَّ تـضرّراً مـن أحـداث الإسـاءة العاطفيـة (58%)، ومـن الاعتـداء الجسـدي (26%)، والـتي كانـت تحـدث في سـياق عنـف الشريـك الحميـم، كمـا ذكـر التحليـل أعـلاه.

وتسـتمر جائحـة كوفيـد – 19 في إحـداث تأثـير عميـق عـلى العائـلات عـبر مختلـف الجنسـيات، مُثقِلـةً كاهلهـم بأعبـاء إضافيـة وهـم يسـعون إلى إدامـة أي مصـدر للدخـل، وتلبيـة احتياجاتهـم الأساسـية، وبخاصـة في ظـروف ارتفـاع مصاريـف المعيشـة، وخفـض قيـم المسـاعدات. فالرجـال هـم في العـادة المعيلـون لعائلاتهـم. وأثنـاء تفشي الجائحـة، فقـد الكثـير مـن هـؤلاء المعيلـين فـرص العمـل، وشـعروا بالتقصـير في الوفـاء بالـدور المنـاط بهـم مـن منظـور النـوع الاجتماعـي، ممـا أسـهم في زيـادة أوجـه التوتـر داخـل الأُسر المعيشـية. غـير أن الإبـلاغ عـن الحرمـان مـن المـوارد، الخدمـات والفـرص مـا زال دون المسـتوى المطلـوب، مـع أنـه ازداد زيـادةً طفيفـةً في العـام 2021.

وغالبـاً مـا يتـمّ تطبيـع هـذا الحرمـان في أوسـاط العائـلات والمجتمعـات، بالبنـاء عـلى أنمـاط الأدوار المنوطـة بالنـوع الاجتماعـي، والأعـراف الثقافيـة، حيـث تكـون الشـخصية الذكوريـة هـي الـتي تصنـع القـرار داخـل الأُسر المعيشـية.

لقـد أبلـغ الفتيـان والرجـال، بصفـة أساسـية، عـن حـوادث اعتـداء جنـسي كانـت ترتكـب عليهـم، في أغلـب الأحيـان، ضمـن سـياق الاحتجـاز، كمـا أبلغـوا عـن التميـز والانتقـام مـن المثليـين ومزدوجـي الميـل الجنـسي ومغايـري الهويـة الجنسـية مـن اللاجئـين، ومـن يعملـون في بيـع ومبادلـة الجنـس (بأشـياء أُخـرى). وقـد أدى الاسـتمرارُ في تقديـم الخدمـات - مـن خـلال الخطـوط السـاخنة، وحمـلات التوعيـة بالعنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي والخدمـات المتوافـرة للناجـين الذكـور، إضافـة إلى بنـاء القـدرات للجهـات المشـاركة في إدارة حـالات العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي، والعاملـة عـلى الناجـين الذكـور، والناجـين الأطفـال، ومجتمـع الميـم: المثليـات والمثليـين ومزدوجـي الميـل الجنـسي ومغايـري الهويـة الجنسـية وحامـلي صفـات الجنسـين وأحـرار الهويـة الجنسـية وأفـراد الفئـات الجنسـية الأخـرى LGBTIQA+ - إلى تحقيـق زيـادة جديـرة بالملاحظـة في إبـلاغ الرجـال والفتيـان عـن الإسـاءة الجنسـية الـتي يتعرضـون لهـا. وبالمقارنـة مـع العـام 2020، كانـت هنـاك زيـادة بنسـبة 8% في الحـوادث الـتي بلـغ عنهـا الرجـال، وبنسـبة 21% في حـوادث الإسـاءة الجنسـية الـتي ارتُكبـت ضـد الفتيـان.

وعـلى الرغـم مـن ذلـك، فـإن الرسـم البيـاني يوضـح بجـلاء بـأن النسـاء والفتيـات يتـضرّرن بشـكل غـير متناسـب (يعانـين أكـثر مـن الرجـال والفتيـان) مـن مختلـف أنـواع العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي. ويعتـبر عـدد الفتيـات اللـواتي يبلّغـن عـن حـوادث الاغتصـاب والاعتـداء الجنـسي منخفضـاً بالمقارنـة مـع غيرهـنّ مـن النسـاء مـن الفئـات العمريـة الأُخـرى والرجـال والفتيـان. كمـا يعتـبر العنـف الجنـسي خطـراً يهـدّد الفتيـات اليافعـات (المراهقـات)، ولكـن عوامـل وصمـة العـار، وقيمـة العُذريـة، ووصايـة الأوليـاء الذكـور عـلى الفتيـات والنسـاء، والخطـر المتمثّـل فيمـا يسـمّى اصطلاحـاً بتعبـير "القتـل بدافـع الـشرف"، كلُّهـا معـاً، تُسـهم في نقـص الإبـلاغ عـن العنـف الجنـسي.

ج) تقديم الخدمات

في هـذا العـام، شـاهدنا زيـادة في النسـبة المئويـة للحـالات الـتي تسـعى إلى الحصـول عـلى المسـاعدة ممّـن أحالـوا أنفسـهم إلى مقدمـي الخدمـات؛ بمعـنى أن الناجـين والناجيـات قامـوا بالإفصـاح المبـاشر للجهـات المسـؤولة عـن إدارة الحـالات. ويمكـن تفسـير ذلـك بالزيـادة الـتي حدثـت في المبـادرات الـتي تركّـز عـلى التوعيـة ونـشر المعلومـات عـن الخطـوط الساخنة والقنـوات الأُخـرى الـتي تقـدّم المسـاعدة إمـا شـخصياً، وإمـا مـن خـلال إدارة الحـالات عـبر الوسـائل الافتراضيـة (عـبر الإنترنـت).

كذلـك ازدادت الإحـالات مـن أجهـزة الشرطـة هـذا العـام، ويمكـن أن ترتبـط هـذه الزيـادة بمضاعفـة جهـود التعـاون والتنسـيق بـين الجهـات الحكوميـة ومقدمـي الخدمـات مـن المنظمـات غـير الحكوميـة، مـا يعكـس أيضـاً ارتفاعـاً في مسـتوى الثقـة في جـودة الخدمـات الـتي تقدمهـا هـذه المنظمـات. أمـا العـدد المتزايـد مـن الإحـالات مـن « دور الإيـواء «، والـتي تضاعفـت ثـلاث مـرات ابتـداءً مـن العـام المـاضي، فهـو يفـسَّر بتعزيـز متابعـة الحـالات الـتي تنتفـع مـن خدمـات دور الإيـواء بمـا يكفـل بـأن الحـالات تسـتطيع الوصـول إلى الخدمـات المتعـددة القطاعـات حسـب احتياجهـا إليهـا.

أمـا الإحـالات مـن المـدارس والمعلمـين فتبقـى صفـراً (لا توجـد أي إحـالات)، مثلمـا كان حالهـا في العـام المـاضي، مـع أن المـدارس أُعيـد فتحهـا، وكانـت في طريقهـا إلى العـودة إلى وضعهـا الطبيعـي في العـام 2021، الأمـر الـذي يعكـس الحاجـة إلى مسـتوىً مـن التنسـيق أفضـل مـع قطـاع التعليـم. وقـد أعـرب بعـض المنظمـات العاملـة عـلى جمـع البيانـات أيضـاً عـن التحـدي المتمثّـل في عـدم وجـود مرشـدين داخـل المـدارس، يمكـن للطلبـة في العـادة مفاتحتهـم بحالاتهـم. كذلـك حافـظ مسـتوى الإحـالات مـن القطـاع الصحـي عـلى نفـس مسـتوى الحـالات الـتي شـهدها العـام المـاضي.

وهنـاك ملاحظـة أُخـرى تفيـد انخفـاض النسـبة المئويـة « للخدمـات غـير المتوفـرة» مـن جميـع فئـات الخدمـات، نسـتطيع مـن خلالهـا رؤيـة حـدوث

١١ معهد تضامن النساء الأردني SIGI ، الموقع الإلكتروني: https://www.sigi-jordan.org/ .

١٢ تقرير نصف العام من كانون الثاني / يناير إلى حزيران / يونيو ٢٠٢١) الذي يصدره نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، الموقع الإلكتروني: https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-gbvims-tf-midyear-report-january-june-٢٠٢١.

١٣ المرجع نفسه.

زيادة في الخدمات التي يوفّرها مقدمو الخدمات على اختلاف أنواعهم، ومن خلالها يكفل مقدمو الخدمات تلقّي الناجين والناجيات الدعم الضروري، إما من خلال الإحالة إلى خدمات أُخرى متخصصة، أو عَبر تقديمها مباشرة من مقدم الخدمة نفسه. وقد شهد العام 2021 انخفاضاً في عدد الإحالات إلى الخدمات الصحية، كان يُعزى في كثير من الأحيان إلى الخوف من متطلب الإبلاغ الإلزامي للشرطة عن تلك الحوادث (وهو متطلب صارم، على وجه الخصوص، للكوادر الطبية الأردنية بالمقارنة مع مقدمي الخدمات الآخرين). إن الخدمات الصحية غير متوافرة مجاناً، بصورة تلقائية، لجميع الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، الأمر الذي ربما يُسهم كذلك في انخفاض عدد الناجين والناجيات الذين يحصلون على الإحالات. ولا تزال الحاجة تقتضي الدعوة إلى المناصرة وكسب التأييد لقَصْر متطلبات الإبلاغ الإلزامي على الناجين والناجيات من الأطفال، إلى جانب الحصول على مناصرة وكسب تأييد الأطراف الفاعلة في المجال الصحي لضمان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية المجانية لجميع الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي (بالنسبة إلى الشواغل (أو بواعث القلق أو الهموم) الصحية ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي).

وما زالت خدمات المساعدة القانونية والخدمات الأمنية من المجالات الأكثر حساسية فيما يتعلق بتقديم الخدمات، وذلك نظراً إلى أن أغلبية الناجين والناجيات يرفضون الإحالة. وعلى غرار ما حدث في العام الماضي، فقد ظلّت هذه الخدمات هي الأكثر انخفاضاً بين جميع الخدمات؛ حيث عبّر الناجون والناجيات عن مخاوفهم من الانتقام إذا ما سعوا إلى الحصول على المساعدة من أجهزة الشرطة، إلى جانب خوفهم من وصمة العار بسبب احتمال عدم المحافظة على سرّية المعلومات، وعدم توافر نهج يتركّز على الناجين والناجيات ضمن نطاق عمل الأطراف العاملة على إنفاذ القانون (الإلقاء باللوم على الضحايا، والطلب من الجناة توقيع تعهّدات بدلاً من توقيع عقوبة السجن عليهم وقضائهم تلك العقوبة في السجون). وبالرغم من ذلك، فقد شهد هذا العام زيادة في النسبة المئوية لتلقّي خدمات المساعدات القانونية، وخدمات السلامة والأمن؛ وهذا يُعزى إلى تحسُّن التنسيق بين بعض المنظمات العاملة على جمع البيانات، والمنظمات التي توفّر هذه الخدمات. وفي العام 2021، كان هناك انخفاض في عدد الإحالات إلى الخدمات الطبية، والنفسية الاجتماعية، وكسب العيش. وقد فسّرت المنظمات العاملة على جمع البيانات هذا الانخفاض قائلةً بأنه يرجع إلى الوضع الاقتصادي الآخذ في التفاقم، والذي يجعل الناجين والناجيات غير قادرين على تغطية كلفة النقل للوصول إلى مواقع مقدمي الخدمات، و / أو يجعلهم يعتقدون بأن الإحالة إلى خدمات المساعدات النقدية كانت تمثّل الحل الرئيسي لمشكلاتهم. وهذا يتماشى مع النسبة المئوية الأعلى للإحالات التي تُجرى إلى ... خدمات المساعدات النقدية، مع ازدياد نسبة توافر خدمات المساعدات النقدية داخل منظمات مقدمي الخدمات، الأمر الذي يعكس المزيد من التركيز على المبادرات من هذا القبيل، وعلى ارتفاع الطلب على هذه الخدمات.

وبالنسبة إلى خدمات كسب العيش، فإنها لا تزال تعكس الفجوة الكبرى في توافر الخدمات، مع وجود نسبة 58% من الناجين غير قادرين على الوصول إلى خدمات كسب العيش بسبب عدم توافر هذه الخدمات. فقد تلقى 19% من الناجين والناجيات المحتاجين هذه الخدمات إما مباشرة وإما بالإحالة إلى جهة أُخرى. ورفض 23% الإحالة، وذلك يمكن أن يرتبط بالاستنتاجات التي عرضناها عن الحوادث المبلغ عنها بشأن الحرمان من الموارد، حيث تُسهم في خفض إمكانية الحصول على عمل للنساء خارج المنزل. كذلك فإن الاستنتاج بشأن الاستخدام المتزايد لمبادرات التدخل النقدية يتماشى مع الوضع السابق، لأن النساء كنّ يطلبن المساعدات النقدية عِوضاً عن التسجيل في برامج كسب العيش، لتمكينهنّ من التعامل مع مختلف أشكال العنف التي يتعرّضن لها. وقد عبرت كوادر منظمات جمع البيانات عن ازدياد الحاجة إلى النهوج التحويلية، لتطبيقها على برامج التوعية، لأجل تحويل التفكير تجاه تمكين المرأة، وربط مبادرات التدخلات النقدية بفرص كسب العيش.

وما زالت مبادرات التدخل النقدية تمثّل القطاع الذي شهد التغيّر الأعظم بالمقارنة مع السنوات السابقة، مسجّلا تحسناً في المساعدات المقدمة إلى الناجين والناجيات. ففي العام 2019، 34% فقط من الناجين والناجيات تلقّوا مساعدات نقدية، أو أُحيلوا إلى تلقّيها؛ وفي العام 2020 ازدادت نسبة المنتفعين الذين استلموا أو أُحيلوا إلى استلام المساعدات النقدية إلى 53% في العام 2020، ثمّ إلى 73% في العام 2021. وبما يتماشى مع هذا الاتجاه الإيجابي، انخفضت نسبة عدم توافر الخدمات من 63% في العام 2019، إلى 41% في العام 2020، ثم إلى 26% في العام 2021. وفي العام 2021، كان هناك تركيز على تضمين مبادرات تدخل مفصّلة حسب الحاجة في برامج إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما أحدث تأثيراً إيجابياً على نتائج الإحالة والسلامة وفي دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الآونة الأخيرة، بشأن إدماج مبادرات التدخل النقدية في برامج إدارة الحالات، ناقشت النساء أهمية خفض الاعتماد على المساعدات المالية، وذلك لأجل خفض مستوى النزاع والعنف في العلاقات. وصرّحت النساء بأن القدرة على إدارة واستعمال المال لأجل تلبية احتياجات الأُسرة المعيشية، قد عملت على تعزيز ثقتهن بقول «لا» (أي «برفض») لمطالب وتهديدات الأزواج. وناقشت النساء أيضاً أهمية مديري الحالات في مساعدتهن على ترتيب الأولويات وصناعة القرارات بشأن استعمال النقد، مع إدراك وفهم الإحالات إلى الخدمات، واستعمالها لأجل تلبية احتياجات الصحة، والعدالة والسلامة.

وتبقى الخدماتُ النفسية والاجتماعية هي الخدمات الأكثر توافراً للناجين والناجيات في كل أنحاء الأردن، وهي الخدمة الأكثر شيوعاً، والتي تُقدّمها مباشرةً الجهات المعنية بإدارة الحالات، بالفعل، بنسبة 96%، في الغالب من خلال نهج إدارة الحالات، أو الدعم النفسي الاجتماعي المتخصص الذي تقدمه المنظمة نفسها. أما البيانات التي تطلعنا عليها منظمات جمع البيانات فهي تستند إلى المعلومات التي تُجمع بمشاركة الناجين والناجيات أثناء تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛ وبالتالي، فإنه ينبغي فهم البيانات الخاصة بتقديم الخدمات النفسية الاجتماعية ضمن هذا السياق. وعلاوة على ذلك، فإن مسارات الإحالة تعتبر جزءاً أساسياً من الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مما يُنشئ نوعاً من الارتباط بين الناجين والناجيات، وبين الخدمات التي يُطالبون بها. وبالرّغم مما يتضح من ..... المعلومات أعلاه بشأن الإحالات التي يقوم بها الشركاء في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي تفيد بأنّ الآلية قوية، وتتحرّك في الاتجاه الإيجابي، إلا أنّ الإحالات من مقدمي الخدمات الآخرين إلى مقدمي خدمات مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، تبقى ضعيفة.

القبيل، وعلى ارتفاع الطلب على هذه الخدمات.

وبالنسبة إلى خدمات كسب العيش، فإنها لا تزال تعكس الفجوة الكبرى في توافر الخدمات، مع وجود نسبة 58% من الناجين غير قادرين على الوصول إلى خدمات كسب العيش بسبب عدم توافر هذه الخدمات. فقد تلقى 19% من الناجين والناجيات المحتاجين هذه الخدمات إما مباشرة وإما بالإحالة إلى جهة أُخرى. ورفض 23% الإحالة، وذلك يمكن أن يرتبط بالاستنتاجات التي عرضناها عن الحوادث المبلغ عنها بشأن الحرمان من الموارد، حيث تُسهم في خفض إمكانية الحصول على عمل للنساء خارج المنزل. كذلك فإن الاستنتاج بشأن الاستخدام المتزايد لمبادرات التدخل النقدية يتماشى مع الوضع السابق، لأن النساء كنّ يطلبن المساعدات النقدية عِوضاً عن التسجيل في برامج كسب العيش، لتمكينهنّ من التعامل مع مختلف أشكال العنف التي يتعرّضن لها. وقد عبرت كوادر منظمات جمع البيانات عن ازدياد الحاجة إلى النهوج التحويلية، لتطبيقها على برامج التوعية، لأجل تحويل التفكير تجاه تمكين المرأة، وربط مبادرات التدخلات النقدية بفرص كسب العيش.

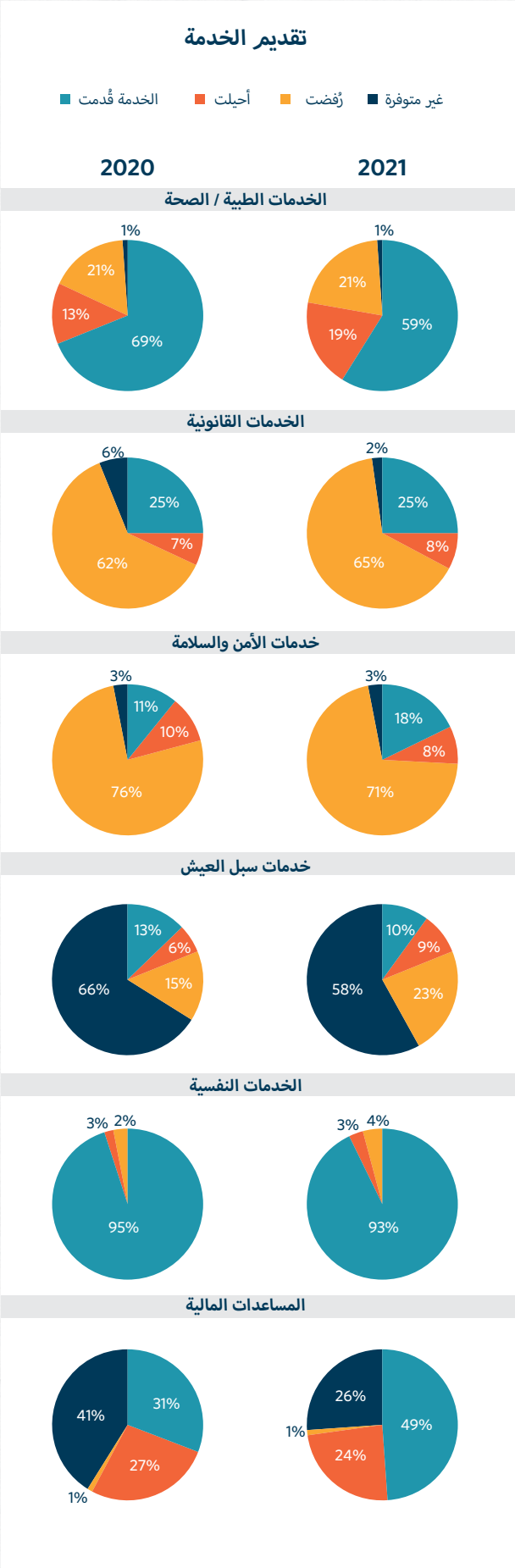

4 مجالات التركيز المحورية

أ) الحالة الاجتماعية

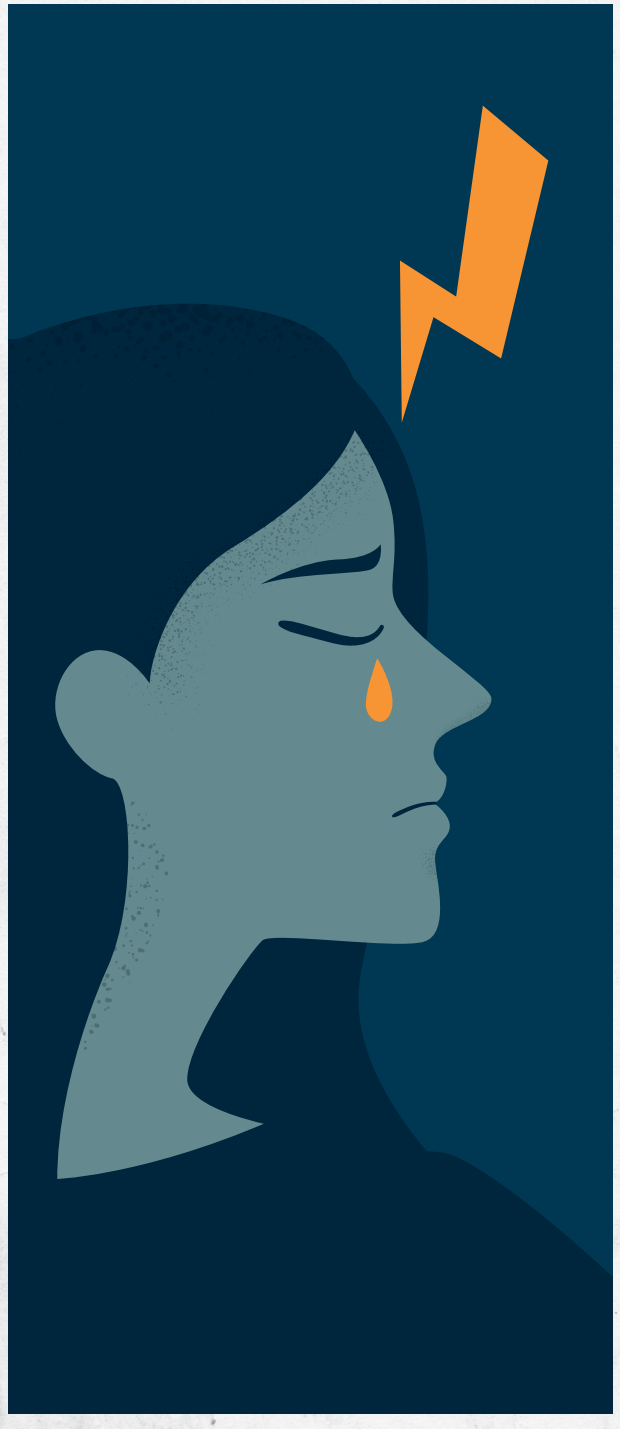

أنواع حوادث العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي التي بلّغ عنها الأرامل

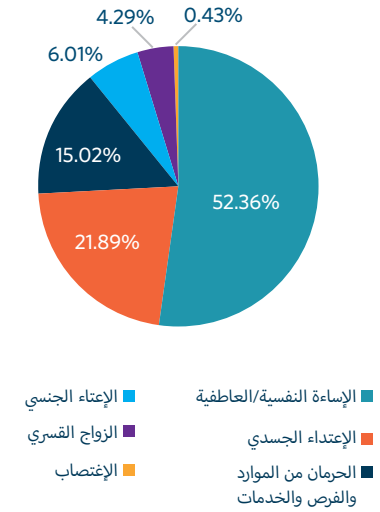

الحالة الإجتماعية

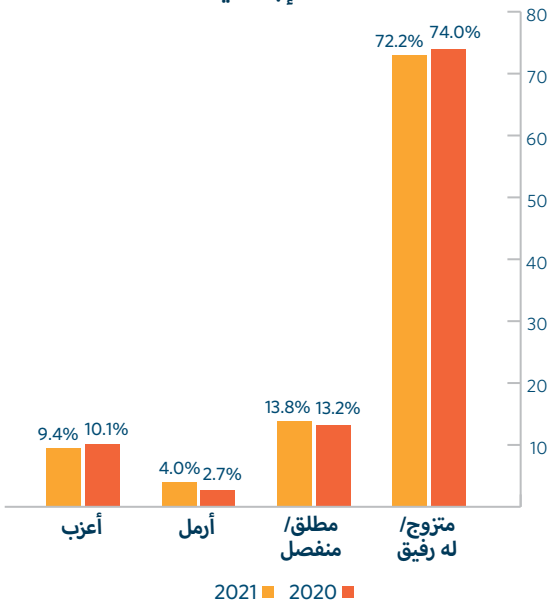

علاقة الناجين والناجيات الأرامل بالجناة المزعومين حسب نوع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

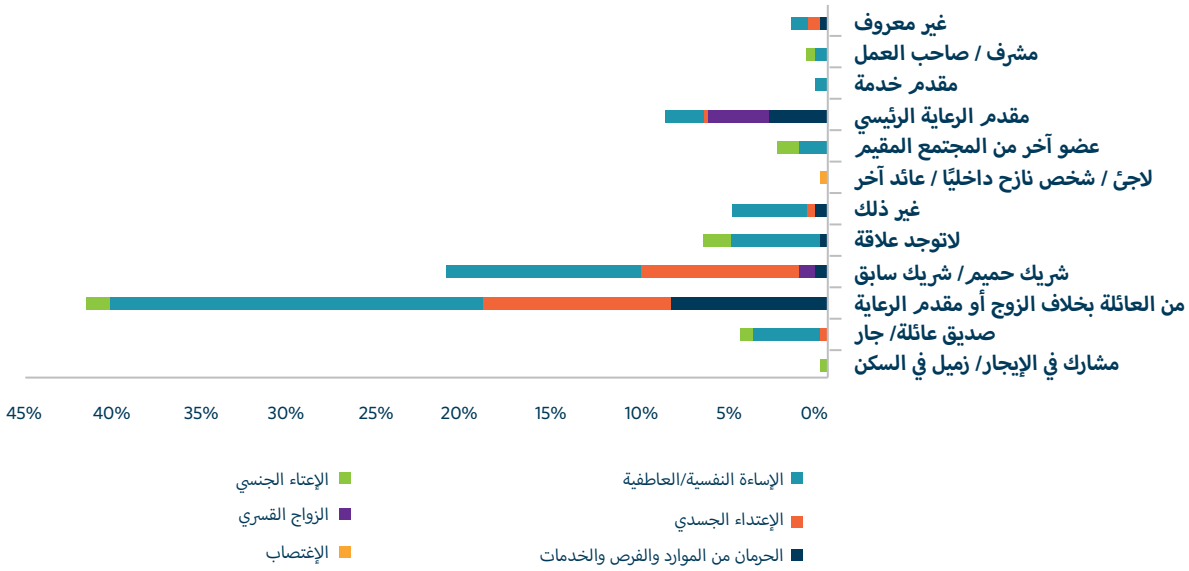

مكان وقوع الحوادث التي بلّغ عنها الأرامل

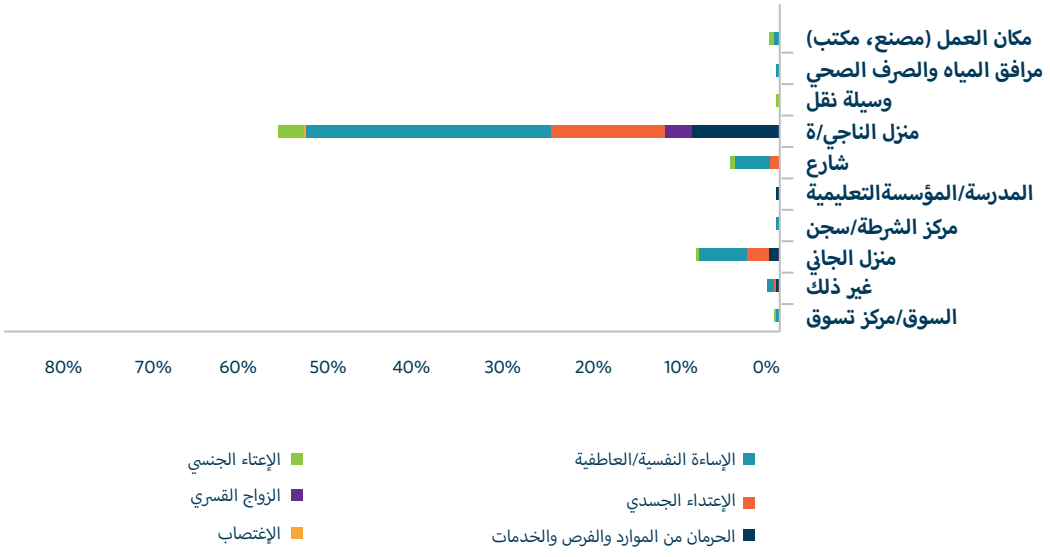

الناجون والناجيات من المطلقين والمطلقات / المنفصلين والمنفصلات

كانت أغلبية الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، الذين بلّغوا عن حوادث العنف المبني عن النوع الاجتماعي خلال العام 2021 من النساء المتزوجات؛ ورغم ذلك، ثمّة زيادة طفيفة في الحوادث التي بلّغ عنها الناجون والناجيات من الأرامل (ذكوراً وإناثاً)، والمطلقين والمطلقات والمنفصلين والمنفصلات. وكانت النساء اللواتي سبق لهن الزواج هنّ الفئة التي أفصحت عن التعرض للعنف أكثر من غيرهنّ (90,7%) بالمقارنة مع العازبات (فقط 9,4%).

وبلّغت النساء الأرامل، والمطلقات والمنفصلات عن العنف المنزلي، في الأغلب، الذي يرتكبه أفراد العائلة، بمن فيهم الأزواج السابقون – ضمن سياق الإساءة البدنية والنفسية، والحرمان من الموارد، بل وحتى الزواج القسري. وفي هذا السياق، كانت المنازل، بصفة أساسية، هي الأماكن التي تُرتكب فيها الحوادث؛ وفي أغلب الأحيان، فإن النساء المطلقات يسعين إلى الحصول على المساعدة بعد فترة طويلة من وقوع الحادث، وحتّى بعد الطلاق. فالنساء الأرامل، والمطلقات والمنفصلات لا يتمتّعن بالأمان في بيوتهنّ، ولا في الشارع، ولا على شبكة الإنترنت. وقد تم الإفصاح عن حوادث ارتكبت من قبل الأشخاص غير المعروفين، والمشاركين في السكن (العائلات الأُخرى التي تتشارك، وتعيش في نفس البيت)، والمشرفين / أصحاب العمل، ومقدمي الخدمات، وحتى أحد الجيران والأصدقاء؛ وقد اتّخذ ذلك العنف بصفة أساسية شكل التحرش الجنسي والعنف الاجتماعي الذي تيسّره التكنولوجيا.

أنواع حوادث العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي التي بلّغ عنها المطلقون والمطلقات/ المنفصلون والمنفصلات

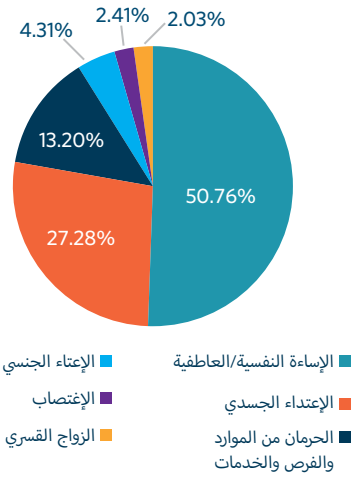

علاقة الناجين والناجيات المطلقون والمطلقات / المنفصلون والمنفصلات بالجناة المزعومين حسب نوع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

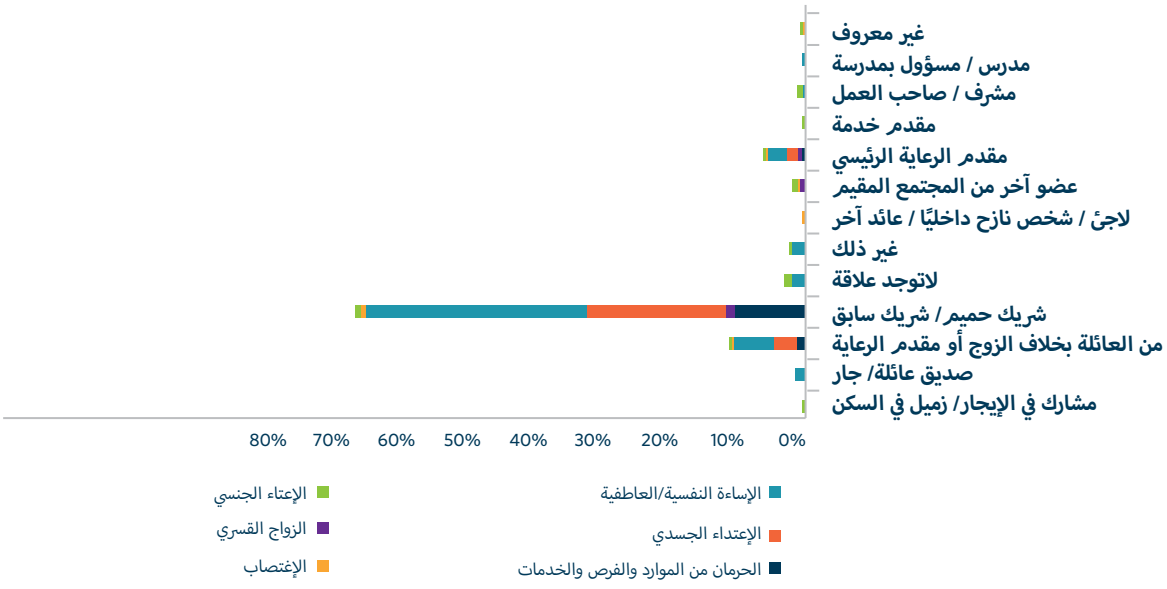

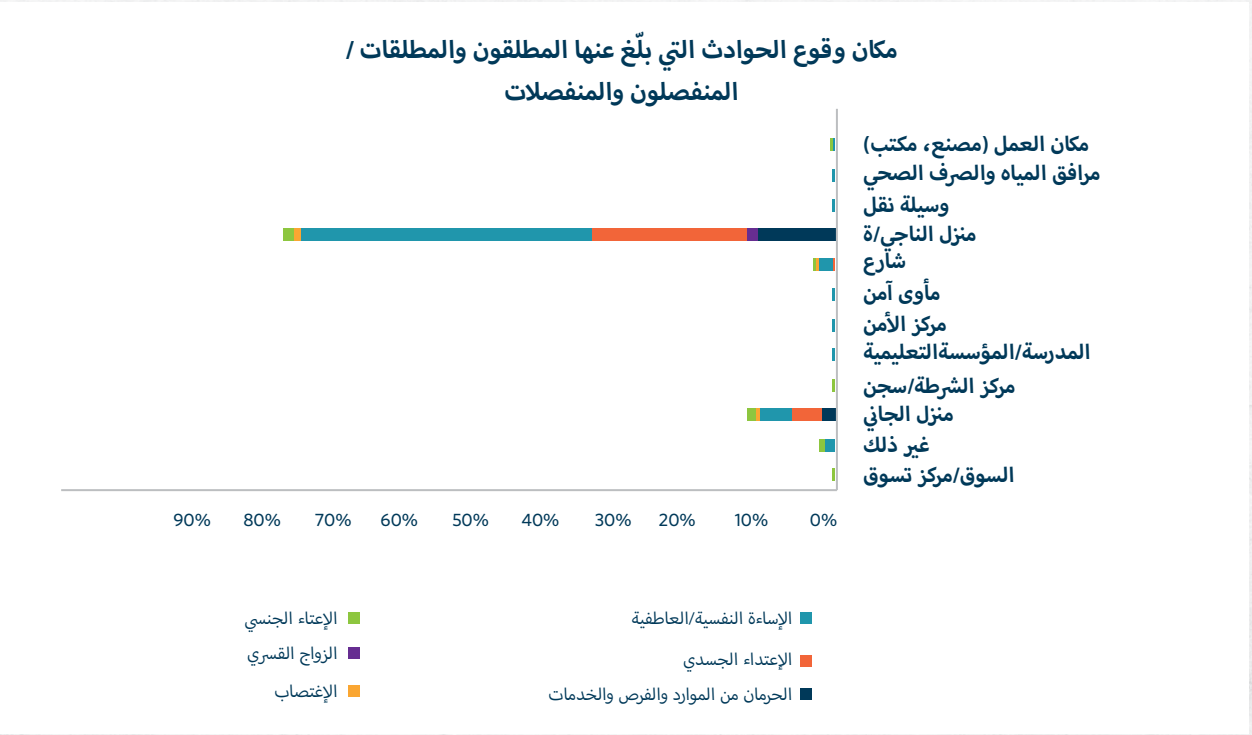

ووفقاً لدراسة أجراها معهد تضامن النساء الأردني، فإن نصف النساء الأرامل والمنفصلات أبلغن عن التعرض لواحد أو أكثر من الأنواع المتعددة للعنف. ويؤكد هذا التحليل استضعاف النساء اللواتي سبق لهن الزواج، وعلى وجه الخصوص، المنفصلات / المطلقات و الأرامل منهنّ، مع ملاحظة أن الخدمات تصل فقط إلى نسبة 9% من النساء غير المتزوجات ؛ الأمر الذي يستدعي بالتالي بذل المزيد من جهود التوعية.

ب) الإساءة الجنسية للرجال والفتيان

في حين أن النساء والفتيات معرّضات للعنف بدرجة أكبر (من الرجال والفتيان) في المنزل، من قِبَل أشخاص يعرفونهم، فإن الرجال والفتيان يبلّغون، بصفة أساسية، عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المسلح، والمخاطر الأخرى للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بسبب التوجّه الجنسي والهوية الجنسانية (هوية النوع الاجتماعي). فقد أساء غرباء ممّن ليس لهم علاقة بهم إلى 83% من الناجين الذكور، وكانت نسبة 70% من الجناة من المجموعات المسلحة.

وقد حدثت نسبة 71,4% من الإساءة الجنسية للذكور في سوريا، 26,9% في الأردن، 0,4% في العراق و 1,2% في البلدان الأُخرى. ومعظم حوادث الإساءة الجنسية للذكور (77,7%) التي ارتُكبت في بلد المنشأ (سوريا) وقعت في السجون، وعلى نقاط التفتيش، وفي مراكز العبور والحدود.

ومع ذلك، فإن حالات الإساءة الجنسية المُبلَّغ عنها في بلد اللجوء (الأردن) كانت تُرتكب، بشكل رئيسي، في الشوارع، ومنازل الناجين والجناة، في الغالب، ضمن سياق مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية وأفراد الفئات الجنسية الأخرى LGBTIQA+.

المهنة

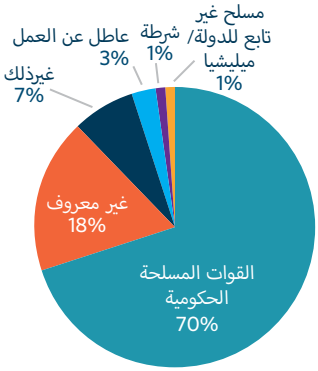

علاقة الجاني المزعومة

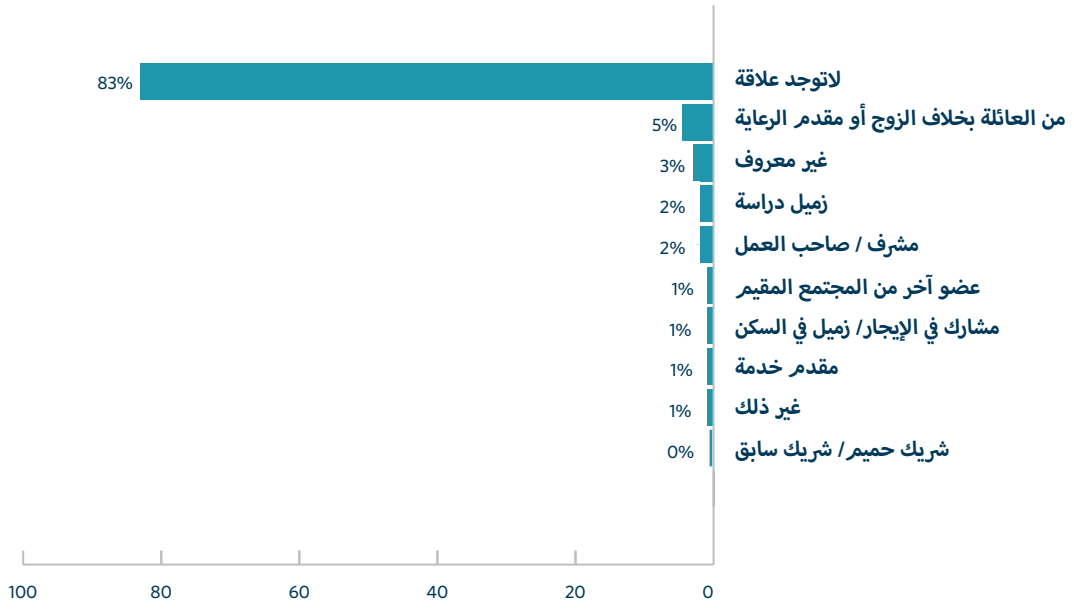

ولا يُجـرّم القانـون العلاقـات الجنسـية المثليـة، ولكـن لا تـزال هنـاك مخاطـر مرتبطـة بالكشـف عـن عـدم الامتثـال للهويـة الجنسـانية (هويـة النـوع الاجتماعـي) و / أو التوجـه الجنـسي.

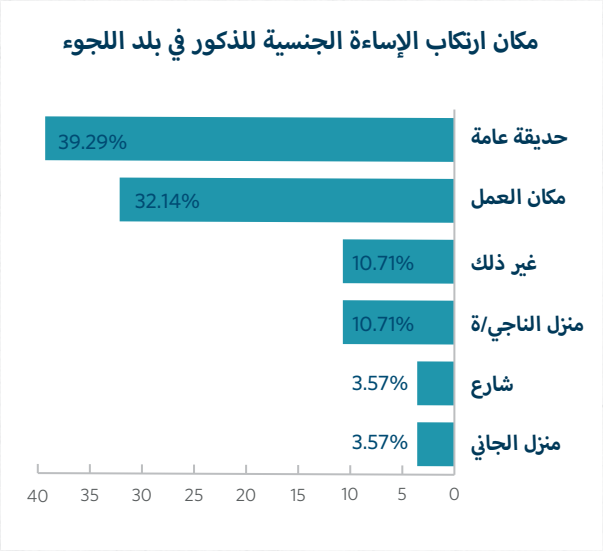

وقـد عقـدت إحـدى منظمـات جمـع البيانـات مناقشـات لمجموعـات الحـوارات المركّـزة في كانـون الثـاني / ينايـر 2022 مـع التركـيز عـلى المخاطـر الرئيسـية للعنـف المبـني عـلى النـوع الاجتماعـي، الـتي يواجههـا المتحوّلـون والمتحـوّلات جنسـياً والمثليـون. وأبلـغ المتحولـون / المتحـولات جنسـياً عـن تعرضهـم جميعـاً للتميـيز والاضطهـاد بسـبب الهويـة عـلى أسـاس النـوع الاجتماعـي (الهويـة الجنسـية أو الهويـة الجنسـانية)، مـن قبـل أفـراد المجتمـع المحـلي وعـلى مسـتوى الأسرة المعيشـية. ويعتـبر حصولهـم / حصولهـن عـلى الخدمـات محـدوداً للغايـة بسـبب وصمـة العـار والافتقـار إلى بيئـة توفـر الأمـان والاحـترام، لا سـيما في مجـال التعليـم والخدمـات العامـة والنفـاذ إلى سـوق العمـل والفـرص المـدرّة للدخـل، ممـا يـترك العمـل في مجـال الجنـس كخيـار وحيـد متـاح لهـم / لهـن لكسـب نـوع مـن الدخـل.

وقـد أفـاد الأشـخاص الذيـن يعرّفـون أنفسـهم عـلى أنهـم مثليـون جنسـياً بأنهـم مجـبرون عـلى "إخفـاء" توجهاتهـم الجنسـية ولديهـم "حيـاة مزدوجـة"، وهـم لا يقـدرون عـلى أن يكونـوا أنفسـهم علانيـةً إلا ضمـن مجتمـع المثليـات والمثليـين ومزدوجـي الميـل الجنـسي ومغايـري الهويـة الجنسـية وحامـلي صفـات الجنسـين وأحـرار الهويـة الجنسـية وأفـراد الفئـات الجنسـية الأخـرى +LGBTIQA.

التوصيات

الاستنتاج الرئيسي	التوصية
أغلبية الناجين والناجيات وصلوا إلى (حصلوا على) الخدمات بعد أكثر من شهر من وقوع الحادث	دراسة العقبات التي تحول دون طلب المساعدة والتأخر في طلب المساعدة. مواصلة تعزيز النُّهُج المجتمعية المبتكرة لنشر المعلومات عن توفر خدمات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ذات طابع سرّي ورؤوف إنسانياً، وخدمات التدابير السريرية للناجين والناجيات من حوادث الاغتصاب.
تستمر حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، التي تبلّغ عنها الفتيات، في الانخفاض مقارنةً بالسنوات السابقة	تطوير نُهُج مبتكرة للوصول إلى الفتيات اليافعات (المراهقات) والشابات المتزوجات وتسهيل حصولهن على خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتعزيز التعاون والمبادرات المشتركة مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد الأطفال، بمن فيهم الفتيات / الفتيان اليافعات واليافعون (المراهقات والمراهقون)، وخاصة ضد زواج الأطفال والإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي. تنظيم ورشة عمل مشتركة بين الوكالات لتوضيح مسار الإحالة لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي
2.7٪ فقط من الحوادث المبلغ عنها كانت من قبل الناجين والناجيات، ذوي وذوات الإعاقة. وتماشياً مع الاتجاه السائد في السنوات السابقة، فقد أبلغ عدد أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية عن الحوادث التي تعرضوا لها، مقارنةً بالأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.	العمل مع المنظمات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة التوعية وبناء قدرات مقدمي خدمات برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي للتعامل مع الناجين والناجيات من ذوي وذوات الإعاقة، وخاصة الإعاقة الذهنية.
يشكّل الاعتداء الجنسي والاغتصاب بعضاً من أشدّ أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، المصحوبة بعواقب تهدّد الحياة، ومع ذلك فإنهما (الاعتداء الجنسي والاغتصاب) أكثر أشكال العنف التي لا يتم الإبلاغ عنها كما ينبغي.	العمل على مواجهة وصمة العار على مختلف المستويات: الدعوة إلى استعراض (مراجعة) تعريف الاغتصاب في القانون واستعراض (مراجعة) الإبلاغ الإلزامي. - العمل مع مقدمي الخدمات على النَّهج المرتكز على الناجين على مستوى المجتمع المحلي، وتحسين الحصول على الخدمات وبناء الثقة بها.
لا تزال خدمات الأجهزة الأمنية / أجهزة الشرطة من أكثر الخدمات انخفاضاً بالمقارنة مع جميع الخدمات، حيث أعرب الناجون عن مخاوفهم من الانتقام إذا طلبوا مساعدة الشرطة، فضلا عن الخوف من وصمة العار بسبب الافتقار إلى السرية، وعدم اتباع نهج يرتكز على الناجين ضمن إطار الأطراف الفاعلة في إنفاذ القانون (الإلقاء باللوم على الضحايا، والطلب من الجناة التوقيع على تعهدات بدلاً من قضاء فترات الحكم بالسجن في السجون).	نشر ورقة بحثية حول تأثير الإبلاغ الإلزامي على سلوكات طلب المساعدة، والعمل مع وكالات إنفاذ القانون على تطبيق النهج المُرتكز على الناجين. استعراض ومراجعة نهج التدريب، والعمل المتعلّق بالمواقف، والمواقف ونهج الإشراف على التدريب.

الاستنتاج الرئيسي	التوصية
لا تـزال خدمـات سـبل العيـش تعكـس الفجـوة الكـبرى في توافـر الخدمـات، مـع عـدم قـدرة أكـثر مـن 58٪ مـن الناجـين والناجيـات عـلى الحصـول عـلى خدمـات سـبل العيـش، بسـبب عـدم توافـر هـذه الخدمـات.	تعزيز فرص كسب العيش التي تستهدف الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمرتبطة بإدارة الحالات من خلال مذكرات التفاهم أو البرامج المشتركة.
ترجـع أسـباب انخفـاض الإحـالات إلى الخدمـات الصحيـة، في كثـير مـن الأحيـان، إلى الخـوف مـن شرط التبليـغ الإلزامـي للشرطـة (وهـو إجـراء صـارم، بشـكل خـاص، بالنسـبة إلى الكـوادر الطبيـة الأردنيـة مقارنـة مـع مقدّمـي الخدمـات الآخريـن).	لا تزال هناك حاجة إلى الحصول على المناصرة وكسب التأييد لقَصْر متطلبات الإبلاغ الإلزامي على الناجين من الأطفال فقط، فضلا عن الحصول على المناصرة وكسب التأييد من الأطراف الفاعلة الصحية لضمان الحصول على الرعاية الصحية المجانية لجميع الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي (بالنسبة إلى بواعث القلق المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي).
زيادة عدد التدخلات المبنية على المساعدة النقدية.	تعزيز آليات الرصد بشأن تأثير المساعدات النقدية على الحماية في إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ووضع مذكرة توجيهية قطاعية تفصيلية لمواءمة هذا النهج.
لا تـزال الإحـالات مـن المـدارس والمعلمـين صفـراً (عـدم وجـود أي إحـالات)، وذلـك يتماثـل مـع الإحـالات في العـام المـاضي عـلى الرغـم مـن إعـادة فتـح المـدارس، ومـن أنّ الأمـور تأخـذ مجراهـا الآن في العـودة إلى وضعهـا الطبيعـي.	العمل مع قطاع التعليم ووزارة التربية والتعليم لأجل تعزيز الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له (مكافحته).
تأكيـد اسـتضعاف النسـاء المتزوجـات أكـثر مـن أي وقـت مـضى ، وخاصـة المنفصـلات / المطلقـات والأرامـل، مـع وصـول الخدمـات إلى 9٪ فقـط مـن النسـاء غـير المتزوجـات.	تصميم برامج حسب الحاجة والطلب، على أساس الحالة الزوجية، وزيادة جهود التوعية ورصد الوصول إلى الجميع، بهدف عدم ترك أحد خلف الركب.
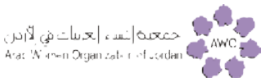
أُعِدَّ هذا التَّقرير بالتَّنسيق والتَّعاون مع المنظمات التالية: